المرجعية الدينيّة في نظر الدارسين – دراسة في الآراء العلميّة والسياسيّة

أ.د. رحيم خريبط عطية الساعدي
أ.د. عهود حسين جبر
جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة

المقدّمة

لا يقتصر دور المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف على ما يتعلّق بالامور الدينيّة فقط؛ مع أهميّة الشريعة الاسلاميّة العظيمة ؛ كونها خاتمة الديانات الالهيّة الكاملة غير المنقوصة ، بل يتعدّاها إلى هو أبعد من ذلك . فراحت توجّه وتصدر الفتاوى المهمّة التي يحتاج إليها المجتمع العراقي . ولأنّ المرجعيّة الشريفة تنطق بمصلحة الشعب العراقي والاسلام ؛ فهي مسموعة الكلمة وحظيت باحترام العراقيين وغير العراقيين حتى من الديانات الاخرى ؛ لالتزامها الاعتدال والوسطية ولا تدعو إلّا بما يصبّ في مصلحة هذا الشعب .

وقد نالت المرجعية الدينيّة احترام الدارسين وسلّطوا على آرائها وفتاواها وما يصدر عنها الاضواء . ودرسوا كلّ شأن يخصّها بمزيد من التأنّ والعلميّة . والذي بلفت الانتباه أنّ آراء المرجعية السياسية برزت بشكل واضح في تلك الدراسات ، لما لها من جاذبيّة ، فالسياسة تستهوي العراقيين مع بدايات العصر الحديث . والملاحظ أنّ مراجع الدين تكلّموا حتّى "بُحّت أصواتهم" على حدّ تعبير معتمد المرجعية العليا في كربلاء المقدسة . ويأتي إغلاق أبوابهم أمام السياسيين نتيجة عدم سماع الساسة كلامهم للنهوض بواقع الشعب من ناحية الخدمات الضرورية وغيرها .

اشتمل البحث على تمهيد وفقرات أساسيّة ، تضمّن التمهيد دراسة آراء الدارسين للمرجعيّة بين السياسة والعلم . وأشار إلى مفاهيم الاسلام الخالدة فيما يتعلّق بالاعتناق الديني وحريّة الافراد في عبادتهم . وما لعبته المرجعية الدينية من أدوار كبيرة في دعم شرائح الشعب العراقي وما أصدرته من فتاوى حضّت المسلمين في العراق على الدفاع عن بلدهم ومقدساتهم ، وقد دفعت هي وزعماء القبائل العراقية والشعب العراقي اثمانا بالغة من أجل التصدي للمحتلين ووقفت أيضا ضد الحكومة العراقية في إبرامها

المعاهدة المشؤومة مع بريطانيا كونها لا تمثّل إرادة العراقيين ، وحين اشتدت الضغوط عليها لجأت الى ترصين الجانب العلمي للحوزة العلمية والاهتمام بالجواني الاجتماعية للشعب العراقي فضلا عن تفرغها للامور الشرعية .

نرجو أن يفقنا الله تعالى للصواب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد : المرجعيّة الدينية – بين السياسة والعلم

إنّ المدقّق في الأحداث السياسيّة في العصر الحديث ، ولا سيّما في القرن التاسع عشر والقرن العشرين يجدها نتيجة لأحداث كثيرة ، منها ما يتعلّق بالمجتمع نفسه واعتقاد أهله وتنوّع مذاهبهم وقوميّاتهم . فهي من دون شكّ تؤثّر تأثيراً بعيداً إذا ما وجدت الأرض الصالحة لها ، والمقصود بالأرض الصالحة هنا المنتفعون الذين يفيدون من الحروب الطائفيّة والقوميّة والدينية لتكوين منافع لهم أو ليأخذوا أدواراً إذا لم يكونوا قد أخذوها مسبقاً . ويرافق ذلك تمزّق المجتمع إلى طبقات متفاوتة بين طبقة فقيرة وأُخرى متوسطة وأُخرى غنيّة ، وأحياناً ينقسم المجتمع على طبقتين ، طبقة فقيرة وطبقة غنيّة وهنا مكمن الخطر ، إذْ تحقد الطبقة الفقيرة على الغنيّة وتراها سبباً في شقائها . وما من شكّ أنّ مراجع الدين هم الفئة التي تبذل جهوداً من أجل إقامة العدالة الإجتماعيّة وردم الفوارق الطبقيّة ؛ لما لها من آثار مدمّرة على المجتمع ؛ فقد تنشأ الانحرافات الخطيرة حين يظنّ المواطن أنّه مهمّش وأنّ وجوده يكون سبباً في زيادة ثراء الطبقة الغنيّة . وما من ريب في أنّ السياسة تقف وراء ذلك فدائماً ما يؤجّج المنتفعون وتجّار الحروب النزاعات والاختلافات الدينية . وبما أنّ المرجعيّة تمتلك من الخبرة ومن الرؤية الواضحة في السياسة وبما تمتلكها من علم في أُمور الدين تعرف ما لهذه الامور من خطورة على نسيج المجتمع ؛ لذلك تراها تتخذ مواقف في غاية الدقّة ، وكانت دائماً ما تقول : إنّ اختلاف الأديان مسألة طبيعية اعتماداً على ما جاء في القرآن الكريم وما صدر عن رسول الله (ﷺ) فقد دأبت المرجعيّة الرشيدة بعد ما رأت المخاطر المحدقة بالمجتمع أنْ توجّه خطابات مختلفة عبر خطب الجمعة عن طريق وكلائها كما ورد في قولها : ((إنّ كلّ فرد وكل مجتمع بحاجة ضرورية للتعايش مع الآخرين ؛لأنه، لا يمكن لكلّ فرد أو

مجتمع أنْ ينهض بمقوّمات وجوده إلا من خلال التعايش الاجتماعي وفق مبادئ وأسس وقواعد تنظم هذه العلاقات بحيث يستجاب منها الحاجة الفطريّة وتتّسق مع سيرة العقلاء ، وفي نفس الوقت يستقر المجتمع ويسعد وتنتظم أموره بعيدا عن تسلّط الانانية والغريزة الشخصية والمصالح الانانية الضيقة وغير ذلك من الأُمور الانسانية التي تهدّد سلامة العلاقات الاجتماعية وتهدّد استقرار المجتمع)) [١]

وهذا قول في غاية الدقة من حيث تشخيص مصلحة المجتمع ، ولا ريب في أنّ التعايش السلمي والمجتمعي يعود بالنفع إلى أبناء المجتمع عموماً ؛ لذا ترى التركيز على انّ الانسان لا ينهض بـ" مقوّمات وجوده " إلّا من خلال التعايش مع الآخرين ورُبط ذلك بالقضيّة الانسانيّة ؛ فلو لم يُربط بها لتمسّكت كلّ جماعة أو فرقة بما تعتقد بها وتقصي الآخرين. وإنّ تجارب الأُمم والشعوب أثبتتْ أنّ الجماعات تقصي الجماعات التي لا تتّفق مع أهوائها تبعاً لمصالحها ، فترى كلّ جماعة تذهب إلى أنّ ما تعتقد به هو الأصحّ وأنّ الآخرين على خطأ . بل إنّ المتنفّذين منها يقنعون أتباعهم بالدفاع عن معتقدهم ؛ ومن أجل ذلك سُفكت دماء كثيرة تحت هذه الذريعة . وإنّ الشريعة الاسلاميّة قد نبّهت المسلمين وغيرهم إلى خطورة الأمر ، فقد قال تعالى ((لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) [٢]

فلا يصحّ إذا – بعد هذه الآية – أنْ يُكره الناس على اعتناق دين معيّن – حتى لو كان الاسلام – بالإكراه . وحدّدت الشريعة السمحاء أيضاً الطريق إلى التعامل مع من يعتنق ديانة غير الدّيانة الاسلاميّة . وقد أنبأتنا التجارب أنّ من يحمل الضغينة بسبب ما تعرّض إلى الإكراه سيدمّر المجتمع الذي ظلمه او ظلم جماعته ، فلا سبيل إذاً إلّا بالتعايش السلمي لفائدة الجميع ، بعد أنْ فشلت كلّ عمليّات القمع التي استهدفت إبادة الأجناس ، وإذا ما وجدنا حالة مثل الهنود الحمر وما تعرّضوا له فإنّها حالة شاذّة وما زالت المجتمعات تذكرها على أنّها وصمة عار في جبين أمريكا . والمرجعيّة وظّفت علمها وفهمها من تجارب المسلمين وتجارب الاَمم الأُخرى وأفادت منها كثيراً في إشاعة مسألة التعايش السلمي ولم يُعرف عنها أو صدر عنها ما يفيد عكس ذلك . بل على العكس

نجدها تنبذ الفرقة وتدعو إلى السلم المجتمعي دوماً حفاظاً على أرواح الناس وممتلكاتهم وحفاظاً على المجتمع العراقي . وهي بهذا قد قرأت التاريخ قراءة صحيحة نافعة بحيث استطاعت أنْ ترى الاُمور رؤية واضحة ونظرتْ نظرة فاحصة لما يحدث ؛ فأصدرت فتاوى حكيمة أفاد المجتمع منها وكانت محطّ إعجاب واحترام من لدن العلماء وأهل الرأي وأهل السياسة وشرائح المجتمع العراقي بل هي تصلح أنْ تكون مثابة لكل الشعوب التي ابتليت بحروب عرقيّة أو طائفية . وقد عُدّ علم الفقه من أغنى العلوم الاسلامية بسبب مجاله التطبيقي ، وأولى السيد الخوئي الجانب السياسي إلى جانب الفقه العام أهمية ، مع أن المؤلفات الفقهية لم تعطه هذه الأهميّة فقد رأى الخوئي أنّ لهذه الأصالة دوراً أساسيّاً بالنسبة إلى القواعد الأُخرى ، وهي التي صارت مصدراً لوضع بقيّة القواعد في علم الفقه ، يقول : ((إنّ الاسلام قد اهتم بحفظ النظام المادي والمعنوي وإجراء الاحكام على مجاريها ، ومن الطبيعي أنّ هذا يقتضي أنْ يعزّر الحاكم كلّ منْ خالف النظام)) [٣]

ومن نظرها في الاصلاح رأت المرجعيّة أنْ لا بدّ من وجود نظام قضائي وعدّته واجباً كفائيّاً للمحافظة على إنفاذ النظام إذْ يتوقّف عليه حفظ النظام ورأى السيّد الخوئي أيضاً أنّ تنفيذ أحكام الاسلام التي هي بيد الفقهاء تقوم على أساس الاحتفاظ بحياة الناس والمنع من نموّ الفساد وازدياد الطغيان والفجور في المجتمع الاسلامي ، وهذه مشكلة بحدّ ذاتها ، الفقهاء يجب أن ينفذوا أحكام الاسلام لكنّهم غير متصدّين للحكم ، وقد حلّ الخوئي هذه المشكلة إذْ رأى : أنّ في ضوء هذه الأصالة لا تدلّ على أنّ المتصدّي لإقامتها منْ هو ؟ ومن الضروري أنّ ذلك لمْ يشرّع لكلّ فرد من أفراد المسلمين ، فإنّه يوجب اختلال النظام . وإنّ هذه الفقرات تشكّك في وجود دليل روائي واضح يُثبت شخص المتصدّي لتنفيذ الحدود في عصر الغيبة ، كما ولم تتحدّث عن إدارة موحّدة ذات تمركز واحد إلّا أنّ بإمكان الأصالة المذكورة أنْ تجعل نوعاً من الشفافيّة في الصعيد الفقهي ؛ لتريح من عدم الوضوح ؛ وذلك لأنّ إهمالها يؤدّي إلى نشوء الفوضى ، وهو بهذا أراد المحافظة على مصلحة المجتمع [٤]

. والحقّ إنّ مثل هذه النظرة المتطوّرة إلى الاشياء تجعل الأُمور تسير مسير المعقول والمقبول، ولا تدع مجالاً للشكّ في أنّ مراجع المسلمين يقفون أمام تطوّر الدولة ، ولا تدع مجالاً للشكّ في اعتماد الأفراد على العمل من أجل هدم كيان المجتمع وأخذ أموالها بحجّة أنّ مالكها مجهول . وتعطي مجالاً واسعاً للعمل مع الآخرين وترك فرص عمل كثيرة بإزاء التسامح مع الحاكم مادام سائراً بطريقة مقبولة ولم يظهر ظلماً أو فساداً يستلزم الوقوف بوجهه . إذْ تعدّ مكافحة الظلم بكافة أبعاده من أُصول الفكر السياسي في الاسلام ؛ لذا بيّن الخوئي أنّ المشاركة مع الظالمين في ظلمهم وحسب آراء المسلمين وعقلاء العالم فلا تجوز واستدلّ في إثبات عدم مشروعيّة المشاركة مع الظالمين بالأدلّة العقليّة والروائية والاجتماعيّة وأيضاً الآية الكريمة : ((وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ)) [٥]

ونجد مراجع الدين لا ينفكّون عن دعوات الاصلاح وعدم السماح للظالمين بالتسلّط على رقاب المسلمين سواء اكان هذا الظالم أجنبياً أم عربياً ولا سيما إذا كان مرتبطاً بالانتداب ففي حقبة العشرينيات من القرن الماضي أصدر محمد تقي الشيرازي فتوى تدعو إلى مقاومة المحتلّ البريطاني نصّها :((مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم رعاية السلم والامن ، ويجوز لهم التوسّل بالقوّة الدفاعيّة إذا امتنع البريطانيون من قبول مطالبهم)) [٦]

وقد عدّ دارس أنّ ثورة العشرين في العراق من الثورات التحررية التي قادها علماء المسلمين الأعلام ضد الاستعمار الانجليزي التي استطاعت أنْ تحقّق بعض المطالب الاسلامية التي كان يطالب بها الشعب العراقي آنذاك [٧]

وحين علم زعماء قبائل الفرات الاوسط بأن الحكومة العراقية تفاوض بريطانيا سرّاً حول معاهدة الانتداب قرّروا القيام بمظاهرة كبيرة في النجف الاشرف في يوم ١٨ من ذي الحجة سنة ١٣٤٠هـ احتجاجا واستنكارا على هذه المعاهدة المشؤومة ، كما قاموا بإرسال برقية إلى الملك فيصل تتضمن مطالبهم الوطنية جاء فيها :

(نطلب من جلالتكم تنفيذ المواد الآتية :

١- رفض الانتداب ، واعتراف حكومة بريطانيا العظمى بإلغائه رسميا .
٢- إسقاط أي وزارة تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الامة ، وتعيين وزارة وطنية تطمئن الامة بأعمالها .
٣- إزالة أية سلطة أجنبية على الحكومة العراقية .
٤- إطلاق حرية الصحافة .

هذه هي رغائب الأمة ، وبما أن الأحوال الحاضرة مخالفة لرغباتها ، بادرنا لعرضها لجلالتكم لتكون الأمة معذورة بنظر جلالتكم ، والأمر لوليه دام الله شوكتكم)

التوقيع

شيوخ عشائر الفرات [٨]

وبعد هذه الحادثة وفي ليلة الغدير عقد اجتماع كبير في دار السيد الأصفهاني بحضور عدد كبير من زعماء القبائل والعشائر منهم الشيخ عبد الواحد آل سكر والسيد محسن آل طبيخ ، والسيد علوان الياسري ، والشيخ شعلان أبو الجون ، والسيد كاطع العوادي وغيرهم ، وتقرر في الاجتماع الاكتفاء بتأييد ما جاء في البرقية التي رفعها الشيوخ وزعماء القبائل إلى الملك فيصل الاول ، ثم أرسل السيد الاصفهاني إلى متصرف كربلاء عبد العزيز القصاب للحضور إلى داره وقال له : إن السيد أبو طبيخ لديه أمور يود عرضها عليكم ، فتكلم السيد محسن أبو طبيخ ، وعرض على المتصرف مطالب الزعماء ، وطلب منه إيصالها إلى الحكومة في بغداد ، ثم أكد عليه بأنهم عازمون عزما أكيدا على مقاطعة الحكومة إذا لم تنفذ مطالبيهم فورا .

وعند انتهاء السيد محسن أبو طبيخ من كلامه ، كتب الامام أبو الحسن الاصفهاني إلى جلالة الملك فيصل الاول كتابا يتضمن مطاليب الشعب العراقي في الحرية والاستقلال ، ورفض المعاهدة بكافة أشكالها [٩]

ومع أن علماء الدين يساندون القبائل وزعماء القبائل فيما يتعلق بالجوانب الوطنية والدفاع عن مصالح الشعب العراقي المشروعة وهم في هذا يتفقون على هذا المبدأ بشكل عام على الرغم من الاختلافات الجزئية في النظرة الى كيفية معالجة الامور مع المحتلين

عن طريق السلم أو عن طريق حمل السلاح حين تدعو الحاجة الى ذلك نجد من يظن أن الادارة البريطانية تمكنت من تفتيت وحدة علماء الدين النجفيين ، وتحييد أبرزهم ، والقضاء على انتفاضة النجف الاشرف فانتقل المرجع الديني محمد تقي الشيرازي في نهاية ١٩١٨ الى كربلاء وأصدر فتوى تدعو الى إقامة دولة اسلامية في العراق وشكل مجلس شورى للعلماء واصدر فتوى بجواز حمل السلاح ضد البريطانيين وشكل مجلسا لادارة الحرب ضد القوات البريطانية [١٠]

وحين شرعت الحكومة البريطانية بإجراءات الاستفتاء حول نوع الحكومة التي يرغب فيها العراقيون برز موقف الشيرازي وأفتى بـ " ليس لاحد من المسلمين ان ينتخب أو يختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين " وقام بتأييدها كثير من علماء الدين في كربلاء والنجف الاشرف وبغداد والكاظمية وكان لها أثر عميق في نفوس علماء الدين سنة وشيعة [١١]

وهذا عبر عن مقدرة المرجعية الدينية الشيعية على إثارة مشاعر علماء بغداد وسكانها من أهل السنة لتوحيد الرأي تجاه القضايا المصيرية [١٢]

وبعد وفاة محمد كاظم اليزدي في سنة ١٩٢٠ حل محله محمد تقي الشيرازي على زعامة المرجعية الدينية الشيعية وتمكن من قيادة الثورة على البريطانيين الى جانب علماء النجف وكربلاء والكاظمية ودعا لعقد اجتماع في داره جرى فيه مبايعة الشيرازي زعيما للتحرك الاسلامي واستفتوه في اعلان الثورة فأراد ان يعرف استعدادهم فقال : (الحمل ثقيل واخشى ان لا تكون للقبائل قدرة على المحاربة مع الجيوش المحتلة فطمأنه الزعماء بأن فيهم الكفاءة فقال : اذا كانت هذه نواياكم وهذه تعهداتكم فالله عونكم) فأقسم الحاضرون من علماء الدين ورؤساء العشائر على العمل على وفق أوامر الشيرازي وعدم التراجع عن قراراته وتوجيهاته [١٣]

وأصدر الشيرازي فتواه : مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم رعاية السلم والامن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع البريطانيون من قبول مطالبهم [١٤]

فانتشرت الفتوى على نطاق واسع في كل مكان مع مبعوثين خصوصيين من علماء الدين لتحريض الجماهير على حمل السلاح ومقاومة القوات المحتلة بالقوة ، وأخذت المدن الجنوبية المحيطة بالنجف وكربلاء والكاظمية تتحرك اثر الفتوى . هبّ الشعب حاملا سلاحه فكانت الثورة العراقية الكبرى التي أرغمت المحتلين على اعلان الحكم الوطني[١٥]

وبعد وفاة الشيرازي في سنة ١٩٢٠ انتقلت الزعامة الى شيخ الشريعة فتح الله الاصفهاني الذي توفي في السنة نفسها . ورشح فيصل ملكا على العراق ، فعارضه مراجع وأيده آخرون ، عارضه السيد أبو الحسن الاصفهاني والنائيني وأيده السيد محمد الصدر والشيخ مهدي الخالصي (الاب) بشرط سير الملك سيرة عادلة بالحكم وان يكون الحكم دستوريا نيابيا وان لايتقيد العراق باية قوة اجنبية وانعكس الاختلاف بين المراجع على مقلديهم ومع هذا نصب فيصل ملكا على العراق [١٦]

وقد أدركت المرجعية معطيات المرحلة وسعت لاستغلال الظروف من خلال اصدارها بيانا وقعه كبار المجتهدين وهم السيد الاصفهاني والنائيني ومهدي الخالصي (الاب) تتضمن إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المستشارين البريطانيين من الالوية وإعادة المنفيين السياسيين إلى البلاد والسماح بتأليف الجمعيات والاحزاب السياسية وبعكس ذلك تقاطع الانتخابات [١٧]

ولكن المطالب هذه لم تنفذ فأصدر الخالص والاصفهاني والنائيني في سنة ١٩٢٢ فتاوى تعلن عدم شرعية اشتراك المسلمين في الانتخابات وتكفير من يعصون حكم المراجع وحرموا الانخراط في الحكومة والمساهمة في نشاطاتها ومشاريعها السياسية بهدف عزل الحكومة عن المجتمع مما يؤثر سلبا في تمثيل الشعب فيها [١٨]

وأقدمت الحكومة على اعتقال بعض اولاد الخالصي ثم اعتقال الخالصي نفسه ونفيه الى الحجاز فصارت احتجاجات في المدن المقدسة واعلن علماء النجف عزمهم على مغادرة العراق احتجاجا على ذلك وردت الحكومة باعتقالات اخرى كاعتقال

الاصفهاني والنائيني واكثر من عشرين عالما آخرين ونفتهم الى ايران باعتبارهم غير عراقيين وتدخلوا في السياسة العراقية [١٩]

وهذا الصنيع بدفع مباشر من الحكومة البريطانية المحتلة لتحجيم علماء الدين وابعادهم عن الحياة السياسية وقد أشار التقرير البريطاني المقدم ال عصبة الامم المتحدة في سنة ١٩٢٤ الى ذلك بقوله : (إن الحكومة العراقية تستحق التهنئة على موقفها الصلب الذي انتهى بانتصارها على رجال الدين الايرانيين المشاغبين) [٢٠]

وقد تطلب هذا الانتصار حربا منظمة ومستميتة شنتها سلطات الاحتلال والحكومة العراقية والنخبة السياسية على المجتهدين وعلماء الدين استخدمت فيها مختلف الاسلحة والاساليب [٢١]

وقد اثار تهجير المراجع تهديدا للمصالح البريطانية في ايران ، كونه تيارا مضادا لسياستها هناك ، مما دفعها لترتيب عودتهم للعراق [٢٢]

وفعلا أصدرت الحكومة العراقية في شباط من سنة ١٩٢٤ قرارا سمحت بموجبه لعلماء الدين المنفيين بالعودة الى العراق بشرط تقديم تعهدا خطيا بعدم التدخل في الامور السياسية ، وعندها عاد الاصفهاني والنائيني وآخرون وفضل الخالصي البقاء في ايران حتى وفاته في سنة ١٩٢٥ [٢٣]

وتبعا لهذه الظروف وتلك الضغوطات التي كانت تمارس على علماء الشيعة في العراق دفعتهم للتخلي عن مشروع المواجهة حرصا على الحوزة العلمية في النجف والخشية من تشتتها والحرص على خسران الساحة العلمية فضلا عن ان الساحة الايرانية كانت غير مهيأة لبقاء العلماء فيها خصوصا وأنّ الشاه رضا بهلوي كان منهمكا في القضاء على نفوذ علماء الدين في ايران وقد مارس ضغوطا على الاصفهاني ورفاقه على قبول شروط الحكومة العراقية [٢٤]

وهناك من يعتقد أن علماء الدين في مثل هذه الاوضاع قد أسهموا في عزل المرجعية عما يجري في داخل الساحة السياسية وقد غاب دور المراجع في تحريك مقلديهم ضد السلطة ، وزاد الطين بلة ان المرجعية اخذت بالانغماس في شؤونها العلمية الخاصة والاكتفاء

بالأمور الشرعية وشؤون التدريس في الحوزة العلمية واهمالها للعمل الاجتماعي والتبليغي بين أوساط المجتمع العراقي وبالتالي تركت الباب مفتوحا أمام التيارات العلمانية التي أخذت تنتشر(٢٥)

وذهب آخر الى ما يشبه ذلك الموقف ويعضده إذ ذهب الى ان تلك المرحلة قد مثلت استكانة وابتعاد عن مجريات الساحة السياسية فلم نلحظ لعلماء الدين بعدها الا بعض المواقف المتباعدة ازاء الاحداث السياسية مثل موقف الشيخ حسين كاشف الغطاء في أحداث الاضطرابات العشائرية سنة ١٩٣٢-١٩٣٥ وتأييد بعض مراجع الدين لحركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ونتيجة لذلك ساد الاعتقاد لدى الناس بأنهم يفتقدون الى قيادة دينية ذات تأثير ودور سياسي فاعل (٢٦)

وهذه الآراء أغفلت حقائق مهمة وكبيرة اضطلع بها علماء الدين ، منها :

لقد مرّ علينا ما لاقى علماء الدين من لدن الإستعمار وتعاونهم مع الحكومة العراقية فضلا عن ضغوط شاه ايران لصالح الحكومة ضد كبار رجال الدين ونحن نعلم أنّ بريطانيا كانت القوة العظمى المهيمنة عل العالم كلّه ، وقد قدّم علماء الحوزة آنذاك التضحيات الكبيرة الى جانب تضحيات القبائل العراقية الكبيرة وفقد الجميع الغالي والنفيس من أجل إعلاء كرامة الانسان العراقي والدفاع عن بيضة الاسلام الحنيف ، فليس من المعقول ولا من المنصف نسيان هذا الأمر وعدم النظر بموضوعية الى الفوارق في موازين القوة بين بريطانيا والعشائر العراقية . ولا يمكن أيضا غضّ الطرف عن المؤامرات التي قامت بها بريطانيا ضد الشعوب المستضعفة آنذاك ومنها الشعب العراقي . وهناك حقيقة أغفلت الآراء التي انتقصت من علماء الدين بانّ موقفهم كان مستكينا وضعيفا وأنّه اختصر على الجانب العلمي والاجتماعي ، فمن قال إنّ هذا الامر هيّن ، فتبسيط الجانب العلمي والاجتماعي غير صحيح فهو أمر مهم ويستحق المعاناة وأنّ دور علماء الدين ينظر إليه بإجلال هنا . وهناك حقيقة أخرى تتمثّل في أن علماء الدين لم يؤمنوا بالقتال وليسوا طامعين بسلطة حتى يتصدوا للمسؤولية الثورية إنما يعملون بما تسمح به الظروف ويقيسون الامور ويقدرون المصلحة ولا يمكن أن يكونوا بحسب أهواء

الناس ، فينبغي أن يقتدي الناس بالعلماء وليس العكس ، وهناك مسألة مهمة أخرى تتمثّل في أن رجال الدين لم يكونوا كلّهم يؤمنون بمبدأ ولاية الفقيه ، فمنهم الثوري ومنهم من لا يؤمن بذلك أصلا .

الخاتمة

وخلص البحث إلى النتائج الآتية :

- استطاع الباحثون من تسليط الضوء على دور المرجعية الرشيدة وكيف أثّرت في المجتمع العراقي .
- لعبت المرجعية الدينية أدوارا مختلفة في الدفاع عن الشعب العراقي بكافة أطيافه .
- تصدت المرجعية الدينية بعد الضغوطات التي مورست ضدها من قبل الحكومات العراقية والاستعمار وحكومة الشاه إلى الجوانب العلمية والعناية بالحوزة العلمية ، والاهتمام بشرائح الشعب العراقي المختلفة .
- هناك من أغفل التضحيات التي قدمتها المرجعية الدينية معتمدا على تركها العمل السياسي لحقبة زمنية معينة .
- لم يكن كلّ المراجع يتفقون على تسوية الامور بالكفاح المسلح ، فمنهم من يتحرج كثيرا حقنا للدماء ويفضل انتظار الفرصة الملائمة .
- إن كان المراجع يختلفون في بعض الجزئيات – وهو امر طبيعي – فهم يتفقون في أغلب الاحيان بالمبادئ العامة التي تدعو الى رص الصفوف ووحدة الكلمة والدفاع عن مصالح البلد العليا .
- يقف المراجع جميعا من أجل الاصلاح فه دافعوا بشدة من اجل مصالح الشعب العراقي .
- طالبت المرجعية بقوة بحرية التعبير وحرية الصحافة .
- طالبت المرجعية بتمثيل نيابي يمثل الشعب العراقي كله ، وطالبت أن يمثل العراقيين حاكم مسلم وإلّا تقاطع الحكومة برمتها .

- وقفت المرجعية مع زعماء القبائل ومع الشعب العراقي في رفض المعاهدة البريطانية العراقية .

الملخص:
يبحث هذا الموضوع في المرجعية من وجهة نظر الدارسين وكيف تجسّدت آراؤها العلمية والسياسية وما أثرها في المجتمع العراقي ؛ لما حظيتْ به من عناية الدارسين والناس جميعاً على مختلف طبقاتهم وانتماءاتهم الفكرية والثقافية والسياسية والمذهبية .
ويمكن أنْ يلاحظ قارئ الآراء العلمية والسياسية التي صدرت من المرجعية القبول التام من الدارسين ؛ لأسباب عدة ، منها ما يتعلّق بالاحترام الذي تحظى به المرجعية من لدن الدارسين .
فطبيعي أنْ تنال مواقفها وفتاواها وآراؤها القبول والاستحسان ، ومنها ما يتعلّق بمواقفها الحكيمة على مرّ تأريخها .
ويمكن أنْ يلاحظ القارئ أيضاً أنّ الآراء التي أدلتْ بها المرجعية قد اثّرت بشكل كبير في المجتمع العراقي وهذا التأثير كان ايجابيّاً بحيث حفظت تلك الآراء دماء الناس وممتلكاتهم .
وقد سلّط البحث الضوء على الآراء العلمية في مبحث مستقل ثم سلط الضوء في مبحث مستقل على الآراء السياسية ، كما درس أثر الفتاوى والآراء في المجتمع العراقي .
ولاحظ أنّ الآراء السياسية للمرجعية لها من الجاذبية ؛ لأنّها تتعلّق بما يمسّ الناس ، فقد أضحت السياسة تمسّ حاجة المواطن الاعتيادي وتدخّلت في قوت يومه ، فضلاً عن أنّ العراقي سياسي بالفطرة – كما يقولون – وإلّا فالمرجعية الرشيدة في العراق لم تكن سياسية أصلاً ، لكنّها تريد أنْ تحافظ على مصالح البلد العليا وتحفظ أرواح أبنائه وممتلكاتهم . ومن يتتبّع فتاواها يجدها تقف على مسافة واحدة من طوائف الشعب ومن الكتل الانتخابية ولمْ تفرض مرشّحاً على مرشّح آخر ، وكانتْ تطالب الناس بانتخاب الاصلح ومن يخدم البلد وكثيراً ما سمعنا هذا منها – من خلال خطب الجمعة – وغيرها.

وحينما رأتْ أنّ السياسيين لا يلبّون مصالح الشعب العليا فانها أغلقت الباب بوجه السياسيين جميعاً . وهذه رسالة واضحة للناس وتعبيراً عن موقفها بشكل لا يحتاج معه إلى بيان.

Summary of the religious reference research in the eyes of scholars – a study of scientific and political opinions

Mr. Dr. Rahim Khouribet Attia Al–Saadi and Prof. Ohoud Hussein Jabr – Center for Kufa Studies

This topic examines the reference from the point of view of the scholars, and how its scientific and political views were embodied, and their impact on Iraqi society; For the attention it received from scholars and people of all classes and their intellectual, cultural, political and sectarian affiliations.The reader of the scientific and political opinions that were issued by the reference may notice the complete acceptance of the scholars; For several reasons, including the respect that the authority enjoys from the scholars .It is natural for her positions, fatwas and opinions to be accepted and applauded, including those related to her wise positions throughout her history .The reader can also notice that the opinions expressed by the reference have greatly affected the Iraqi society, and this influence was positive, as these opinions preserved people's blood and property. The research sheds light on scientific opinions in an independent study, then sheds light in a separate topic on political opinions, as well as the impact of fatwas and opinions on Iraqi society.He noticed that the political opinions of the reference are attractive; Because it is related to what affects people, politics has become touching the needs of the ordinary citizen and has interfered with his daily sustenance, in addition to the fact that the Iraqi is political by nature - as they say - otherwise, the rational reference in Iraq was not political in the first place, but it wants to

preserve the higher interests of the country and preserve the lives of its children and their property . Whoever follows her fatwas will find that she stands at the same distance from the sects of the people and the electoral blocs, and she has not imposed one candidate over another, and she was asking people to elect the best and those who serve the country, and we often heard this from her - through Friday sermons - and others.And when she saw that politicians do not meet the higher interests of the people, she closed the door in the face of all politicians. This is a clear message to people and an expression of its position in a way that does not need any explanation.

الهوامش:

(١) من خطبة صلاة الجمعة في الصحن الحسيني : بتاريخ ١٩ / ٥ / ٢٠١٧ .

(٢) البقرة : ٢٥٦ .

(٣) الامام الخوئي المرجع الشيعي الاكبر : ١٩٧ – ١٩٨ .

(٤) ظ : م . ن : ١٩٨ .

(٥) هود : ١١٣ .

(٦) النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي : ٢٧٦ .

(٧) ظ : بحوث ودراسات عن علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف : ج١ / ٩٩ .

(٨) م .ن : ج١ / ١٠٥ – ١٠٦ .

(٩) م .ن : ج١ / ١٠٦ .

(١٠) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق : ١٢٧-١٢٨ .

(١١) ظ : شيعة العراق ١١٧-١١٨ .

(١٢) ظ : السيد محسن الحكيم : ١٢٨ .

(١٣) ظ : الشيعة والدولة القومية في العراق : ١٠٢ .

(١٤) ظ : النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي : ٢٧٦ .

(١٥) ظ : دور النجف في الثورة العراقية الكبرى : ٢٣٤ .

(١٦) ظ : الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق : ١٢٣.

(١٧) ظ : الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠ : ١٨٤ .

(١٨) ظ : شيعة العراق : ١١٧-١١٨ .

(١٩) ظ : الجذور التاريخية : ٢٧٧ .

(٢٠)

(٢١) ظ : إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الدولة العراقية المعاصرة ، موقع الامام الشهيد محمد صادق الصدر .

(٢٢) ظ : إشكالية الفقهاء والدولة وبدايات الحركة الاسلامية في العراق ، مجلة الفكر الجديد العدد الثاني السنة الاولى حزيران ١٩٩٢.

(٢٣) ظ : تاريخ الوزارات العراقية : ج١ / ١٩٨ . وظ أيضا : تجديد الفقه الاسلامي : ٢٢ .

(٢٤) ظ : الحركة الاسلامية المعاصرة :٢٣٠ .

(٢٥) الامام الشهيد الصدر : ٨٨ .

(٢٦) المرجعية الدينية : ١٦٧ . وظ : السيد محسن الحكيم : ١٣٤ .

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .
٢. الامام الخوئي ، المرجع الشيعي الاكبر ، أكاديمية الكوفة ، هولندة .
٣. بحوث ودراسات عن علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف للسيد هاشم فياض الحسيني .ط١ مطبعة النجف ١٤٣٢هـ .
٤. تاريخ الوزارات العراقية لعبد الرزاق الحسني
٥. تجديد الفقه الاسلامي محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم ترجمة غسان غصن ، لبنان ١٩٩٨ .
٦. خطب المرجعية من الصحن الحسيني الشريف .
٧. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي لجعفر عبد الرزاق . بغداد ٢٠٠٥ .
السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠ م للدكتورة وسن الكرعاوي مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية ط١ ٢٠٠٩ .
٨. شيعة العراق لاسحاق النقاش ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، ط٢ دمشق ٢٠٠٣ .
٩. الشيعة والدولة القومية في العراق لحسن العلوي ١٩١٤-١٩٩٠ طبعة قم ١٩٩٠ .

١٠. النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي ، عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ، ١٩٠٨- ١٩٣٢م ،العراق، ٢٠٠٥م .

البحوث

١. إشكالية الفقهاء والدولة وبدايات الحركة الاسلامية في العراق لجودت القزويني . مجلة الفكر الجديد العدد الثاني السنة الاولى . حزيران ١٩٩٢.

٢. الامام الشهيد الصدر تبني الاطروحات الحركية للتغيير ومخاضات التجديد ، لوليد الحلي ، مجلة الفكر الجديد العدد السابع عشر السنة السادسة نيسان ١٩٩٨ .

٣.الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق لوميض جمال عمر نظمي ط٢ بغداد ١٩٨٥ .

٤. الحركة الاسلامية المعاصرة لسامي العسكري ، مجلة الفكر الجديد العدد الرابع السنة الاولى كانون الاول ١٩٩٢ .

٥. دور النجف في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ لمحمد صادق بحر العلوم بحث مقدم الى الندوة العراقية ، مركز كربلاء للبحوث والدراسات في لندن ١٩٩٩

٦. المرجعية الدينية دراسة في التحولات ما قبل الستينات لسليم الحسني ،مجلة الفكر الجديد العدد الثالث السنة الاولى ١٩٩٢ .

المكتبة الالكترونية

١. إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الدولة العراقية المعاصرة ، موقع الامام الشهيد السيد محمد صادق الصدر .